

والأفلة تضيئنه أو تضيئ المنكبين وأخذها إن
 كانت باقية وإياها ضمن لا يرجع على الآخر ولا يصد
 ق بها على غنى ويتنفع بها إن كان فقيرا أو يعطى
 أهله إن كانوا فقرا وإن كانت شيئا لا يبقى عرفه
 إلا إن يخاف فسادة ثم يصدق به ويعونها في
 مكان الألباط وبمجامع الناس وإن كانت حقيوة
 كالنوى وقشور الرمان والسنبيل بعد الحصاد
 ينتفع به من غير تعريف ولما أخذت ويجوز
 التقاط الأبد والبقر والغنم وهو متبع فيها ليقين
 عليها إلا أن يأذن له القاض فيكون دينيا على
 صاحبها فإن كان لها منفعة أجرها بأذن الحاكم
 وانفق عليها وإن لم يكن لها منفعة باعها
 إن كان أصلها وإذا اجاب صاحبها فله حبسها حتى

يُعطيها النفقة فإن امتنع بيعت في النفقة
 فإن هلكت بعد الحبس قطت نفقته وقيل
 الحبس لا ومن ادعى القطع يحتاج إلى بيعة
 وإن أعطى علامتها جاز له أن يدفعها إليه
 ولا يجزى ولقطعة الحمار والحوم سواء والله أعلم بالصواب
كتاب الأبقار
 إن قدر عليه ذلك الضال وقيل لا يوزعها
 إلا السلطان ويجزي الأبقار دون الضال ومن
 رد الأبقار على مولاه من مسيوة ثلثة أيام فله
 عليه أربعون درهما وبحسابه إن نقصت
 المدة فإن كانت قيمته أقل من أربعين درهما
 فله قيمته إلا درهما وأتم الولد والمدرتو كالقن
 والصبي المالك كالبالغ وينبغي أن يشهد أنه

Copyright © King Saud University